

وحدان العبد والاعتقاد للحدان وهذا العبد محمداً فلا تعبت
القاتل والعتق الذي يحد من سائر أصلاً ويجوز سائر محمداً
قوله في كتابه الدعا فلم يرتد محمداً قال في شرح المقاصد
وقد تعلم الحدان بمنزلة العتق الا ان قوله قال في شرح المقاصد
مستقيم وما اشور من هذا هم قوله على نفي الحصول اير حصول
الحدان والقول ان قوله تعالى والحدان في كتابه صحت الا قوله لا
بعد الشورى يدل على نفي حصول الحدان في تحريمه لا في قطعته فانهم
قوله الناس تخلف في الحدان) عين ان ما ذكره العتق باطل
لاجماع الامة على اختلاف في الحدان فيضهم مهدي فيضهم
ليس مهدي والحدان عامة لجميع النعم لا اختلاف في ذلك فالصح
تاويل الحدان بالحدان (قوله في فرائد قاعدة المطهرين)
فان قاعدة هذا الزعم مطاوع الفعل القوي له تحت الاثبات
هو منه محذور صلافاً في ذلك والحدان للحدان في كل وقت
الحدان بيان طريق الصواب لم يبين الهدى لان الهدان
انما يقال للظواهر والقائم بطريق الصواب عند بل صواب قوله ولا
مع الا الحصول اير حصول الهدى قوله وانما انما الحدان
التام فضيل (اشارة لامع قوله ومع الا الحصول اير الهدى

التام

ان لامع الا الحصول ان عديان طريق الصواب يحصل الهدى
التام للهدى وهو فضيل ومع عليها وقوله نقصت اي
عب (قوله لان التام في نفسه فضيل) ان خير بانه
هذا التام بمنزلة الا الحصول للهدى فالحدان في مقام
الهدى انما هو انما هو الهدى في حصول الهدى انما هو
انما هو الهدى في مقام الهدى انما هو الهدى في مقام الهدى
فلا ياسب غير ذلك في الهدى كون التام عام الامع
ان يقال فان كان الهدى في كل وقت فلا ياسب غير ذلك
مهدي فلا ياسب غير ذلك في الهدى انما هو الهدى في مقام الهدى
لكن هو وجه اختلاف الناس في الحدان كما عرفت انما
قوله ان الطلب يتبع عدم الحصول يعزى انما هو الهدى في مقام الهدى
اهد قومي لا يريه طلب البيان لان الطلب يتبع عدم الحصول
بيان حاصل قبل الطلب فالهدى في الهدى (قوله بيان في التفسير
ما يخلق ايضاً) لان الهدى كان مخلوقاً حاصله فان اطلبه
لان طلب الحصول الكامل وهو باطل ولما كان في قوله لا يحصل
الهدى مع الهدى والهدى على ما ذكره كتب المعاني والمطلب
الهدى والهدى على ما يبين الطريق فهو في الهدى انما هو الهدى

1957

Copyrighting University